

واتفق الطرفان على تعذر تحديد نشأة الأصول اللغوية بصورة دقيقة إلا أن أصحاب القول بزيادة حرف في الأصل الثلاثي ذهبوا مذهباً صعباً حين تناولوا أصول بعض الكلمات وأرجعوها إلى أصول ثنائية، وأنها أصول للغات أخرى انتقلت من العربية إليها.

٥ - الرأي في هذا الموضوع

يتضح لنا بعد ذكر آراء أصحاب القولين السابقين وأدلتهم ، عدم قبول مذهب إليه أصحاب القول بزيادة حرف في الأصل الثلاثي أي بإرجاعه إلى حرفين أصليين فقط ، لما يأتي :

أولاً : إن اعتمادهم على الأفعال وخاصة بضع مئات منها لا يمكن أن يقوم دليلاً لإخضاع كلمات العربية كلها ، وإن صحت في تلك الأفعال فإنما هي صحة اتفاقية لا تقوم على قاعدة ثابتة وليست بمطرودة في جميع أفعال العربية .

ولا يمكن اتخاذ الأفعال الثلاثية التي شُدَّ أحد أحرفها نحو : (مَدَّ) الذي شددت داله دليلاً لإرجاعه وأمثاله إلى أفعال ذات أصل ثنائي ، نحو : (مَدَّ) ، وذلك لأننا لو أرجعناه إلى حرفين فقط هما : الميم والdal المخففة ، لفقد معناه وأصبح مجرد حرفين فقط ليس فيهما معنى الفعلية ولم تكن لهما دلالة وظيفية .

ثانياً : أما اتخاذ الاشتراك في المعنى وسيلة لإرجاع بعض الأفعال التي اتفقت الفاء والعين في كل منها ، إلى أصول ثنائية ، فليس راجحاً ، لأن كثيراً من الأفعال والأسماء التي تشترك في حرفي الفاء والعين تختلف في معانيها عن بعضها وقد تصل إلى حد التناقض في المعنى مثال ذلك ما ذكره ابن فارس في مقاييس اللغة نحو :